Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (6) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

ترجيحات أبي القاسم الأصبهاني الملقّب بـ (قِوَام السُّنّة) المتوفى سنة (٥٣٥هـ) في كتابه (إعراب القرآن) "دراسة نحويّة"

أنوار شعلان سالم حميد

م . د . محمد عبد علي محمد جاسم

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة الشطرة

The preferences of Abu al-Qasim Al-Isfahani, nicknamed (The Pillar of the Sunnah), who passed away in the year (535 AH) in his book (The Grammar of the Quran) "A Syntactic Study"

Researcher: Anwar Shalaan Salem Hamid
Researcher: Dr. Muhammad Abdul Ali Muhammad Jassim
Place of work: Department of Arabic Language / College of Education for women / University of Shatrah
Email : mhmd.abd@shu.edu.iq

الملخص

تناول هذا البحث الترجيحات النحوية لأحد علماء اللغة العربية و التفسير ، و هو الحافظ شيخ الإسلام ناصر الدين إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن ظاهر القريشي التميمي الطليحي الأصبهاني الشافعي أبو القاسم الملقّب بـ (قوام السُّنّة) (ت ٥٣٥ هـ) ، من علماء القرن السادس الهجري ، و ذلك في كتابه الموسوم بـ (إعراب القرآن) ، و هو كتاب لغوي ، يختص – كما يبين عنوانه – بلغة القرآن الكريم ، و ذلك بعرض ما في الآيات القرآنية من مسائل صوتية و صرفية و نحوية و دلالية ، فضلًا عن القراءات القرآنية ، و ذلك من خلال عرض سور القرآن بالتسلسل ، و تناوله آيات كل سورة ، إلّا أنّ أغلب مسائل الكتاب نحوية ، و هو ذو معرفة بعلوم اللغة العربية ، فضلًا عمّا نقله من آراء النحويين القدماء ، و قد اقتصرت دراسة هذا البحث على ترجيحات الأصبهاني النحوية ، و مناقشتها ، عرض الآراء الأخرى بالتحليل و بيان مدى قوتها و ضعفها .الكلمات المفتاحية : ترجيحات – أبي القاسم – الأصبهاني – قِوام السُّنّة

Abstract

This research addresses the grammatical preferences of one of the scholars of the Arabic language and interpretation, namely the keeper, Sheikh of Islam Nasir al-Din Ismail bin Muhammad bin al-Fadl bin Ali bin Ahmad bin Zaher al-Qurashi al-Tamimi al-Talihi al-Isfahani al-Shafi'i Abu al-Qasim, nicknamed (The Pillar of the Sunnah) (d. 535 AH), one of the scholars of the sixth century AH, in his book titled (I'raab al-Quran), which is a linguistic book that specializes - as its title indicates - in the language of the Holy Quran, by presenting what is in the Quranic verses of phonetic, morphological, grammatical, and semantic issues, in addition to the Quranic readings, through presenting the chapters of the Quran in sequence, and addressing the verses of each chapter. However, most of the issues in the book are grammatical, and he has knowledge of the sciences of the Arabic language, in addition to what he has transmitted from the opinions of ancient grammarians. This research study is limited to the grammatical preferences of the Isfahani and discussing them, presenting other opinions with analysis and clarifying their strengths and weaknesses. **Keywords: preferences - Abu al-Qasim - Isfahani - The Pillar of the Sunnah**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمدٍ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، و أصحابه الأخيار المنتجبين ، أمّا بعدُ .فإنّ الترجيح يعد أحد الأساليب التي اتخذها معظم اللغويين ؛ للحكم على معظم مسائل اللغة المختلفة ؛ و ذلك بعرض الآراء المتعلقة بمسألة ما ، و ترجيح رأي أو أكثر ، و تفنيد الآراء الأخرى أو تضعيفها ، و ذلك بالاستناد إلى أدلة اللغة و أصولها المتنوعة أو من دون دليل ؛ و الغرض من هذا الأسلوب هو إقناع المتلقي أو القارئ بالرأي المرجَّح أو لمجرّد بيان رأي المرجِّح . و يشكّل الترجيح قسماً مهمًّا من تراثنا اللغويّ عامة، والنّحوي منه بشكل خاص، فعليه صيغت قواعد النحو، و به ذكرت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحويّة، وهو أحد الموضوعات التي استهوت عدداً من الدارسين وشغلت أذهان الكثير من القدامى وما زالت تشغل أذهان الكثير من المحدثين ذلك ؛ لأنها تيسّر الفهم وتشعّب البحث

أسباب اختيار الموضوع :

ما دفعني إلى البحث عن هذا الموضوع أسباب عدّة ، أهمها:

١- رغبتي في الكتابة بإحد موضوعات النحو .

٢- تضمن كتاب (إعراب القرآن) ترجيحات في مسائل نحوية .

٣- تناول كتاب (إعراب القرآن) المسائل النحوية المتعلقة بالقرآن الكريم ، و هذا ما حفزني أكثر؛ لأنَّ هذا العمل يندرج مع البحوث و المصادر التي تساهم في خدمة كتاب الله (عزَّ و جلَّ) .

٤- أنّ دراسة الشواهد النحوية تفتح أمامي مجالًا واسعًا في البحث والتقصي، للوقوف على آراء النحاة المختلفة فيها، ومعرفة أدلتهم، والرجوع إلى مصادرهم .

٥- أنّ هذا الموضوع لم يدرس من قبل .

أهداف الدراسة :

١- إسداء خدمة إلى كتاب الله – عزّ و جلّ – ؛ لأن كتاب الأصبهاني من المؤلفات الخاصة بإعراب القرآن .

٢- الوقوف على كتاب (إعراب القرآن) و استكشاف آراء مؤلفه النحوية و أساليبه الترجيحية.

٣- إثبات اختلاف آراء النحويين في عدد من المسائل النحوية ، و تنوع أساليبهم في الاستدلال على صحة آرائهم .

أهمية الدراسة :

١. عدم وجود دراسة سابقة لكتاب (إعراب القرآن) للأصبهاني .

٢. قلة المصادر التي تناولت ترجيحات النحويين .

٣. رفد المكتبة العربية ببحث متواضع يضاف إلى مصادر اللغة العربية .

مشكلة البحث :

١- أنّ الأصبهاني من الشخصيات المغمورة و النادرة الذكر في كتب اللغة ؛ لأنّه عرف في مجال تفسير القرآن و نقل الأحاديث النبوية ، و يتجلى هذا في المصادر التي ألفها ، و التي غلب عليها طابع التفسير و السند .

٢- صعوبة الوصول إلى المصادر التي تحدثت عن الأصبهاني .

منهج البحث و خطته :

١- اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المسائل النحوية .

٢- قمت بجمع النصوص التي تضمّنت ترجيحات الأصبهاني من كتابه (إعراب القرآن) ، و جعلت كلَّ نص ترجيحي خاصًّا بمسألة نحوية .

٣- وضعتُ عنواناً لكل مسألة من مسائل الترجيح .

٤- أذكر نصّ الأصبهاني في أول كل مسألة .

٥- مناقشة كلِّ مسألة مناقشة نحوية .

٦- خرَّجت الآيات والقراءات والأحاديث النبوية و الأبيات الشعريّة من مصادرها الأصيلة.

٧- أبيّن مدى قوة الآراء و ضعفها من خلال عرض الأدلة .

و قد اقتضت دراسة البحث تقسيمه على مبحثين ، يسبقهما مقدمة و تمهيد و تتلوهما خاتمة البحث و نتائجه ، و قائمة بمصادره و مراجعه

أمّا المقدّمة ، فتناولت فيها سبب اختيار الموضوع ، و أهميته ، و أهدافه ، و مشكلاته ، و منهج البحث و خطته ، أمَّا التمهيد ، فقد تناولت فيه التعريف بالأصبهاني : اسمه و مولده و مكانته و شيوخه و تلاميذه و مصنفاته و وفاته و مذهبه الفقهي ، و تعريف الترجيح لغةً واصطلاحاً ، أمّا المباحث فتضمنت مطلبين لكلّ منهما ، فكان عنوان المبحث الأول : اختلاف القراءات ، و قد تناولت في المطلب الأول اختلاف القراءات بين الرفع و النصب ، و تناولت في المطلب الثاني اختلاف القراءات بين الرفع و الجر ، و اختلاف القراءات بين الرفع و النصب و الجر ، أمّا المبحث الثاني ، فكان عنوانه : توجيهات و أحكام متفرقة ، و قد تضمن مطلبين أيضًا ، تناولت في المطلب الأول : توجيهات النصب ، و تناولت في المطلب الثاني : أحكام متفرقة لبعض المسائل النحوية أمّا خاتمة البحث ، فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة . أمّا قائمة المصادر ، فقد تضمنت المصادر و المراجع التي استندت إليها في كتابة بحثي ، و هي في أغلبها مصادر نحوية ، فضلًا عن كتب تفسير القرآن و إعرابه و عددٍ من دواوين الشعراء .

التمهيد التعريف بالأصبهاني

اسمه : هو الحافظ شيخ الإسلام ناصر الدين إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن ظاهر القريشي التميمي الطليحي الأصبهاني الشافعي أبو القاسم الملقب بـ (قِوام السُنَّة) ، وقيل : (قوام الدين) ، و ينسب الى (جُوْز) – بضم الجيم وسكون الواو– وهو الطير الصغير بلسان أهل أصبهان , وكان أهل أصبهان يقولون: شيخ إسماعيل حوزي , يعرف بذلك , ويقول السمعاني: لولا شهرته بين أهل بلده بهذا النسب ما ذكرته . [1]ولادته :اختلفت الروايات في سنة ولادة الأصبهاني , لكن الاختلاف لم يكن بيناً ؛ حيث قال بعضهم : إن مولده كان في سنة سبع وخمسين وأربعمائة للهجرة , وقال آخرون : إن مولده كان سنة تسع وخمسين وأربعمائة للهجرة , وأظنه هو التاريخ الصواب ؛ لأن من رواه السمعاني ، تلميذ قوام السنة . [2]مكانته : لقد تبوأ الأصبهاني مكانة رفيعة , ومنزلة عالية عند علماء عصره ، و ما يدل على ذلك ، عبارات المدح والثناء البليغة ، التي قيلت فيه , و ذكرها كلُّ من ترجم له – تقريباً – و من ذلك ، قول محمد الرقاق الذي نقله الذهبي في (السير) : "كان أبو القاسم لامثيل له في وقته ، يضرب به المثل في الصلاح والرشاد ، وقول تلميذه السمعاني في (الأنساب) : كان إمامًا في التفسير والحديث واللغة والأدب عارفًا بالمتون والأسانيد". [3]شيوخه :لاشك في أن الشخصية المتميزة التي تمتع بها قوام السنة ، جعلت الناس يثنون عليه كل ذلك الثناء ، ولم يأت ذلك من فراغ ؛ فهو ابن أبي جعفر محمد بن الفضل ، ذلك الرجل الورع الصالح , وأمه تلك المرأة الفاضلة ، صاحبة النسب الشريف ، وهو أنها من ذرية طلحة بن عبيد الله التميمي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة , يضاف إلى هذا كثرة الشيوخ الذين سمع منهم في تلك البلاد التي تنقل بينها , فقد سمع صحبتها من : عائشة بنت الحسن الوركانية ، وأبي عمر ابن إسحاق بن مندة الحافظ , وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الحافظ , ومحمد بن أحمد بن علي السمسار , وأحمد ابن عبد الرحمن الزكواني , والرئيس أبي عبدالله الثقفي ، وسمع ببغداد من : الشريف أبي نصر محمد بن محمد بن علي الزينبي , وأخيه بن محمد بن الفوارس الزينبي ، وسمع في نيسابور من: أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي , وأبي المظفر موسى بن عمران الصوفي وعبد الرحمن بن أحمد الواحدي , و في الري سمع من أبي بكر إسماعيل بن علي الخطيب ، يقول السمعاني : وجمعاً كثيراً يطول ذكرهم . [4] تلاميذه :تتلمذ الأصبهاني على يد علماء أجلاء , و تتلمذ له علماء آخرون ، فيروي السيوطي في صفاته أنه : "كان يحضر مجلس إملائه الأئمة والحفاظ والمسنودة"[5] ,ويعد الذهبي بعضًا منهم في قوله : "حدث عنه أبو سعد السمعاني , وأبو العلاء الهمذاني , وأبو طاهر السلفي , وأبو القاسم بن عساكر , وأبو يوسف المديني , و أبو سعد الصائغ , ويحيى ابن محمود الثقفي , وهو سبطه , وعبد الله بن محمد بن حمد الخيار ". [6]مصنفاته إنّ سمعة الأصبهاني العلمية مكنته من الجلوس للدروس والإملاء ، إذ يروي ابن كثير أنه بلغ عدد أماليه نحو ثلاثة آلالف وخمسمائة مجلس ، ويذكر أصحاب التراجم أسماء بعض مصنفاته مثل :

١– الترغيب والترهيب على طريقة المحدثين .

١– الجامع الكبير في معالم التفسير (ثلاثون مجلدًا) .

٢– الإيضاح في التفسير (أربعة مجلدات) .

٣– الإيضاح في التفسير (ثلاثة مجلدات) .

٤– الموضح في التفسير (ثلاثة مجلدات) .

٥– كتاب التعبير باللسان الأصبهاني (عدة مجلدات) .

٦– الحجة في بيان المحجّة و شرح عقيدة أهل السُنّة (جزءان) .

٧– شرح الجامع الصحيح للبخاري .

٨- شرح الجامع الصحيح لمسلم .
٩- دلائل النبوة (مجلد واحد) .
١٠- كتاب السنة (مجلد واحد) .
١١- سيرة السلف .
١٢- كتاب المغازي (مجلد واحد) .
١٣- التذكرة (ثلاثون جزءًا) .
١٤- إعراب القران .

والمتأمل هذه المصنفات يلاحظ من الوهلة الأولى التي ذكرت ، أنها في مجال واحد هو تفسير القران الكريم ، وشرح السنه المطهرة . [7]

وفاته :أما وفاته ، فيقال إنها كانت بسبب فالج أصابه في آخر أيامه ، وقد وافته المنية في أصبهان يوم التحرش سنة خمس وثلاثين وخمسمائة للهجرة ، واجتمع في جنازته جمع لم ير مثلهم . [8]

تعريف الترجيح لغةً واصطلاحاً :

الترجيح لغة : يطلق الترجيح في اللغة ويراد به التمييل والتثقيل والتغليب يقال : رجح الميزان رجوحًا ورجحانًا : مالَ و ثقلت كفّته بالموزون , ورجّحَ الشيء بيده : وزنه , ونظر ما ثقله , وأرجحَ الميزان : أي ثقل حتى مال . [9]الترجيح اصطلاحاً :للترجيح اصطلاحًا تعريفات عديدة ، منها : تقوية طرف أو أكثر على الآخر ؛ ليعلم أيّها الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر ، أو هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ؛ ليعمل بها ، وإنما خص الترجيح الأمارتين , أي الدليلين الظنيين ؛ لأن الترجيح لا يجري بين القطعيات , أو بين القطعي والظني ، و إنّما هو إظهاره قوة لأحد الدليلين المتناقضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة. [10]

المطلب الأول اختلاف القراءات بين الرفع و النصب

رفع كلمة (الشعراء) و نصبها

نص المسألة :وجّه الأصبهاني قراءتا رفع كلمة (الشعراء) و نصبها، الواردة في قوله – تعالى – : ﴿وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ {الشعراء : ٢٢٤} : "و ارتفع قوله : ﴿و الشعراء﴾ بالابتداء ، و ﴿يتبعهم الغاوون﴾ الخبر ، و يجوز النصب على إضمار فعل ، كأنّه في التقدير : يتبعهم الغاوون ، ثمّ يحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، و مثله قولك : زيدٌ ضربته ، و زيدًا ضربته ، إلاّ أنّ الرفع أجود ، و من هنالك أجمع عليه القرّاء المشهورون" . [11]مناقشة المسألة وردت قراءتان لكلمة (الشعراء) الواردة في الآية الكريمة ، الأولى ، و هي قراءة الجمهور بالرفع ، و ذلك على أنّ (الواو) للاستئناف ، و (الشعراءُ) مبتدأ مرفوع بالضمة ، و (يتبعهم) فعل مضارع ، و الضمير المتصل في محل نصب مفعول به مقدّم على الفاعل (الغاوون) المرفوع بالواو ؛ لأنّه جمع مذكّر سالم ، و الجملة الفعلية في محلّ رفع خبر المبتدأ . [12]أمّا قراءة النصب ، فقد قرأ بها عيسى بن عمر [13] ، و ذلك على تقدير فعل (يتبع) ، يفسّره الفعل المذكور (يتبعهم) ، و التقدير : يتبع الشعراء يتبعهم الغاوون ، و لهذه القراءة مبرر يجعلها راجحة على قراءة الرفع ؛ و ذلك لأنّ الاسم المشغول عنه مسبوق بعاطف ، و لم يفصل بينه و بين العاطف بما يتطلب الاسم مثل (أمّا) ، و قد سبق العاطف بفعل غير مبني على اسم ، و ذلك كقوله – تعالى – : ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ* وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ {النحل : ٤-٥} ، فكلمة (الأنعام) منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور بعدها ، و التقدير : و خلق الأنعام ، و قد رجح فيها وجه النصب ؛ لأنّها مسبوقة بالعاطف (الواو) ، و العاطف مسبوق بجملة فعلية ﴿خلقَ الإنسانَ﴾ ، و قد عطف جملتين فعليتين (خلق الأنعام) و (خلق الإنسان) ، و كذلك الأمر في سورة الشعراء ، فإنّ الاسم المشغول عنه (الشعراء) قد سبق بعاطف لم يفصل بينه و بين المشغول عنه بـ (أمّا) ، و سبق العاطف بجملة فعلية في قوله – تعالى – : ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ {الشعراء : ٢٢٣} ، و جملة (يتبع الشعراءَ) معطوفة على جملة (يلقون السمعَ) ، و هذه القراءة شاذة ؛ و ذلك لإجماع القراء على قراءة الرفع .[14]و الراجح قراءة الرفع ، على الرغم من جواز قراءة النصب وفق القاعدة النحوية ؛ و ذلك لثلاثة أسباب : الأول : إجماع القراء على قراءة الرفع ، و الثاني : جواز قراءة الرفع نحويًا ، و الثالث : تجنب التقدير و التأويل في قراءة الرفع – و الله أعلم –مسألة رفع كلمة (القمر) و نصبها نص المسألة :وجّه الأصبهاني في قراءة رفع كلمة (القمر) و نصبها، الواردة في قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ {يس : ٣٩} ، بقوله : "وقرأ نافع وأبو عمر وابن كثير (القمرُ قدَّرناه) بالرفع وقرأ الباقون بالنصب [15] فمن رفع جعله مبتدأ والخبر في قوله (قدرناه) وهذا كما تقول : زيدٌ قام وعبدُالله أكرمتُه , وأمّا النصب فعلى إضمار فعل يدل عليه (قدّرنَاهُ) كأنّه قال : وقدّرنا القمرَ قدَّرناه منازلَ . ثم حذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه كما يقول : زيدٌ قام وعمرًا أكرمتُه ، والنصب أجود من الرفع لأنك

تعطف فعلًا على فعل ، قال الربيع بن ضبع الفراري أصبحت لا أحمل السلاحَ ولا أملِكُ رأس البعير إنْ نفرا والذئبَ اخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا[16] يريد : وأخشى الذئبَ أخشاه ، وأما الرفع فهو عطف جملة على جملة" . [17]مناقشة المسألة اختلف القراء في قراءة كلمة (القمر) و توجيهها ؛ فمنهم من رفعها ، ومنهم من نصبها ، فقرأها نافع وابن كثير و أبو عمرو كلمة (القمرُ) بالرفع ، وقرأها الباقون بالنصب [18] ، وكان توجيه قراءة الرفع كالآتي :

١- الوقف على قوله – تعالى – : ﴿ذلك تقدير العزيز العليم﴾ {يس : من الآية ٣٨} ، و قطع كلمة (القمر) عمّا قبلها ، ثم الابتداء بها ، فتعرب كلمة (القمر) مبتدأ مرفوعًا ، و خبره جملة (قدَّرنَاهُ) ، والهاء في (قدرناه) عائد على المبتدأ ، و هذا التوجيه خالٍ من التقدير . [19]

٢- إعراب كلمة (القمر) خبرًا لمبتدأ محذوف ، و التقدير: (وآية لهم القمر قدرناه). [20]

٣-إعراب كلمة (القمر) اسمًا معطوفًا على كلمة (الليل) في الآية السابقة : ﴿وآية لهم الليل﴾ {يس : من الآية ٣٧} [21]، ويجوز أن تعطف كلمة (القمرُ) على قوله:﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾ ، و التقدير: (وآية لهم و القمر قدرناه) ، فعطف جملة على جملة، وكلمة (آية) في قوله – تعالى – : ﴿وآية لهم﴾ مرفوعة بالابتداء، و شبه جملة (لهم) في محل رفع صفة لـ (آية)، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : وآية لهم في المشاهدة أو في الوجود، ويكون – حينئذٍ – قوله – تعالى – : ﴿اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ {يس : من الآية ٣٧} و ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ تفسيراً لكلمة (آية) من قوله – تعالى– : ﴿وآية لهم﴾، كما أنّ قوله – تعالى – : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ {النساء : من الآية ١١}، جاءت تفسيرًا للوصية في قوله – تعالى – : ﴿يوصيكم الله في أولادِكمْ﴾ {النساء : من الآية ١١} . [22]

٤-إعراب كلمة (القمر) اسمًا معطوفًا على كلمة (الشمس) ، المعطوفة على كلمة (الليل) ، فأتبعوا (القمر) (الشمس) في الإعراب؛ لأنّه من الآيات أيضًا ، كما أنَّ الليل والنهار آيتان؛ ولأنها رؤوس آيات، فجاء العطف للانسجام. [23]أما الدلالة النحوية للقراءتين ، فمن "رفع جعله ابتداء (وقدرناه) خبره ويجوز رفعه على اضمار مبتدأ"[24] ، قال الزجاج من قرأ بالرفع "فالمعني وآية لهم القمر قدرناه ، ويجوز أنْ يكون على الابتداء وقدرناه الخبر"[25] ، و "قال القراء : الرفع فيه أعجب إليّ من النصب"[26] ، و اختار مكي القيسي قراءة الرفع . [27]أمّا توجيه قراءة نصب كلمة (القمر) ، فعلى أنّها محمولّة على ما قبلها، لأنّها معطوفة على اسم، قد عمل فيه الفعل، وهو قوله – تعالى– :﴿ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾, فأضمر فعلًا يعمل في (القمر) ؛ ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، والتقدير: وقدرنا القمر ، أي أنَّ حجة من قرأ بالنصب ، أنّه أضمر فعلًا فسره ما بعده، وتقديره : وقدّرنا القمر قدّرناه . [28] و يمكن القول بجواز قراءتَي الرفع و النصب على حدّ سواء ؛ و توجيه ذلك بأن هذه الآية مسبوقة بقوله – تعالى – : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ {يس : ٣٨} بالرفع على الابتداء ، فالرفع بعطف جملة اسمية (القمرُ قدرناه) على جملة اسمية أخرى ، و هي (الشمسُ تجري) ، والجملة الفعلية التي بعدها (قدرناه منازل) في محل رفع خبر المبتدأ ، و النصب بعطف الجملة الفعلية (القمرَ قدرناه) على الجملة الفعلية (تجري) ، إلا أنَّ قراءة الرفع هي الأرجح ؛ وذلك لأنّ النصب على الاشتغال يكون واجبًا في الاسم المتقدم على فعله المتصل بضميرٍ عائدٍ عليه ، حين يسبق بـ(إنْ) الشرطية، أو(هلا) التحضيضية وغيرهما، ويكون جائزًا حين يكون فعله فعل أمر ، مثل : زيدًا اكرمْهُ، فاذا كان فعلًا ماضيًا ، رجحوا الرفع على النصب مثل : زيدٌ لقيتُه. وهو ما عليه الآية الكريمة، فالفعل (قدّرناه) ماضٍ [29] – و الله أعلم – .مسألة رفع الفعل (يكون) و نصبه نص المسألة وجّه الأصبهاني قراءات الفعل (يكون) في قوله – تعالى– : ﴿إنما أمره إذا أراد له شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾ {يس :٨٢} ، قائلًا : "و من قرأ (فيكونَ) عطف على قوله (أنْ تقولَ له) ، و لا يجوز أن يكون جوابًا لـ (كن) ؛ لأنّ حق الجواب أن يكون مخالفًا لما هو جواب له : إمّا باختلاف اللفظ أو باختلاف الفاعل ، فاختلاف اللفظ نحو قولك : قمْ تُكرمْ ، واخرجْ فيُحسنَ إليك , و أما اختلاف الفاعل فنحو قولك: قمْ أقمْ معك , و اخرجْ أخرجْ معك , وقوله (كن فيكون) قد اتفق فيه الأمران : اتفاق اللفظ , واتفاق الفاعل , فصار بمنزلة قولك : قمْ تقمْ , وهذا لا فائدة فيه , فأمّا من رفع فعلى القطع : كأنه قال فهو يكون و الرفع أجود من النصب" [30] مناقشة المسألة اختلف القراء في قراءة الفعل (يكون) ، فقد قرأه ابن عامر بالنصب ، ووافقه الكسائي ، وقرأه الآخرون بالرفع [31]، أمّا قراءة الرفع فلها توجيهان : الأول : الرفع على الاستئناف والتقدير فهو يكون ، و ذلك كقول الشاعر:

أَلَم تَسأَلِ الرَبعَ الخَلاءَ فَيَنطِقُ وَهَل تُخبِرَنكِ اليَومَ بَيداءَ سَملَقُ[32]

فرفع الفعل (ينطق) على الاستئناف , أي : فهو ينطق ؛ لأنها لو كانت للعطف ، لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية ، لنصب .

الثاني : عطف الفعل (يكونُ) على الفعل (يقولُ) . [33] أما قراءة النصب ، فعلى أنْ يكون الفعل (يكون) جوابًا لفعل الأمر (كن) ، و ذلك نحو : ادرسْ فتنجحَ ، أو ائتني فأكرمَك ، و المعنى : إنْ تأتني ، أكرمك ، وفي هذه الآية الكريمة (كن فيكون) لا ينتظم ذلك ؛ لأنّ المعنى يكون : إنْ يكنْ يكنْ ، فاتفق الفعلان في اللفظ و في الفاعل[34] ، فينصب الفعل المضارع بعد الفاء على إضمار (أنْ) ، فما انتصب في باب الفاء ينتصب

على إضمار (أنْ) . [35]وقد زاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعد المحصور بـ (إنّما) أو بـ (إلّا) اختيارًا ، و من ذلك قراءة ابن عامر (وإذا قضى أمرًا فأنّما يقولُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنَ) ، أو المنصوب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط ، و هو نادر لايكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر [36]، و ذلك كقول الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجازِ فأستريحا .[37]

فنصب الفعل (أستريح) على إضمار (أنْ) بعد الفاء ، من دون أن يسبق بطلب ، وقد جعله سيبويه اضطرارًا أو ضرورة ؛ لأنّ وجهه الرفع بالعطف على الفعل (ألحق) . [38]و يرى العكبري أنّ قراءة النصب ضعيفة من وجهين : أحدهما : أنّ الفعل (كنْ) ليس أمرًا حقيقيًّا ؛ إذ ليس هناك مخاطب به , الوجه الثاني : أن جواب الأمر لا بدَّ أن يخالف الأمر ، إمّا في الفعل أوفي الفاعل ، أو فيهما ، فمثال ذلك : اذهبْ ينفعك زيد ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ، أما أن يتفق الفعلان والفاعلان ، فغير جائز ، و ذلك نحو : اذهبْ تذهب ، والعلة فيه ؛ أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه. [39] أمّا الزمخشري ، فقد عدّ (كان) – هنا – تامة ، وهي بمعنى (أحدث فيحدث) [40]، وقد ورد الفعل (يكون) في القران الكريم سبع مرات منصوبًا ، وهذا دليل على أنّ هذه القراءة ليست لحنًا وليست خطأ ، بل هي منقولة إلينا بالمشافهة ، وللنحاة شواهد كثيرة تدل على نصب الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر ، وهذا موضع من مواضيع نصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء ، إذا كانت واقعة في جواب الطلب ، وهو الأمر [41] ، قال الشاعر :

ياناقُ سيري عنقًا فسيحا إلى سليمان فنستريحا [42]

فالشاهد في البيت : قوله : (فنستريحا) ، حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، الواقعة جوابًا لفعل الأمر (سيري)و الراجح – هنا – قراءة الرفع في الفعل (يكون) ؛ و ذلك لعدم وجود سبب لنصبه ؛ لأنّ الفعل (كُنْ) لم يكن أمرًا حقيقيًّا ، و إنّما هو أمر على الحكاية و الإخبار [43]، و لم يكن للنصب في شئ، و هناك سبب آخر لترجيح قراءة الرفع ، و هو أنّها قراءة الجمهور – كما ذكر في بداية المسألة – ، وأن الفاء التي ذكرت قبل الفعل (يكون) هي فاء استئنافية أو عاطفة ، وليست سببية – و الله أعلم –. مسألة المحل الإعرابي للضمير (هم) بين الرفع و النصب نص المسألة : قال الأصبهاني في الموقع الإعرابي للضمير (هم) الوارد في قوله – تعالى – : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ *الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ *وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ {المطففين :١–٣} : "وقوله: (كالوهم أو وزنوهم) أي : كالوهم و وزنوهم . ف (هم) في موضع نصب . ويجوز أن يكون في موضع الرفع على التوكيد للضمير , والوجه الأول أولى ؛ لأنها في المصحف بغير ألف . ولو كانت توكيداً لثبتت الألف التي هي الفصل". [44]مناقشة المسألة : اختلف النحاة في المحل الإعرابي للضمير (هم) في الآية الكريمة, ويعود سبب الاختلاف إلى تعدي الفعلين (كالَ) و (وزنَ) إلى المفعول به بنفسهما , و قد ذكر تعدّي كلٍّ منهما بحرف الجر, و ذلك كقولهم : كلته زيدًا صاعًا ، وكلتُه له ، و وزنتُ زيدًا درهمًا ، و وزنتــهُ له[45] ، فقد سمع عن العرب قولهم :"غاليتُ السلعة وغاليتُ بها .. ، وثويت بالبصرة وثويتها , وجاورت في بني فلان وجاورتهم ، و كِلتُ لك ، و كلتك ، وزنت لك ، و وزنتك ، ورهنت عنده رهناً ورهنته رهناً "[46] ، ويري سيبويه أنّ مثل هذا يتوقف فيه على السمع فيقال : عددتك و وزنتك وكلتك ، في حين لا يقال: وهبتك؛ لئلا يتوهم كون المخاطب موهوبًا , فإذا زال الإشكال نحو: وهبتك الغلام ، جاز. [47]وقد ذهب أغلب النحويين – إلّا عيسى بن عمر– إلى أنّ الهاء في الآية الكريمة في موضع نصب على نزع الخافض , و التقدير عندهم : كالولهم , أو وزنولهم؛ و ذلك استناداً إلى أن الفعلين (كلته) و (وزنته) في اللغة بمعنى: كلت له, و وزنت له[48] ، فيكون المعنى على هذا الرأي : أن هؤلاء المطففين, إذا اكتالوا على الناس يستوفون , أي : أخذوا ما لهم من حق على من اشتروا منهم من الكيل والوزن ، وافرًا حسبما يريدون, لكنهم إذا كالوهم أو وزنوهم , بمعنى : باعوا لهم , انتقصوهم الكيل والوزن, كقولك : يأخذ حقه من الناس تاماً , ويعطيهم حقّهم ناقصاً ، وهي عبارة شائعه في الذم . [49]وعلى هذا الوجه يكون الواو المسند الى الفعلين (كال) و(وزن) فاعلًا عائدًا إلى الاسم الموصول في قوله – تعالى – : ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ {المطففين : ٢} ، ويكون الضمير (هم) عائدًا إلى (الناس) في الآية السابقة على حذف لام الجر ، والتقدير: كالوا لهم و وزنوا لهم , كما حذفت اللام في قوله – تعالى – : ﴿وَ إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ﴾ {البقرة. : من الآية ٢٣٣} ، أي : تسترضعوا لأولادكم , و الحذف كثير مثل قولهم : نصحتك وشكرتك , أصلهما : نصحت لك وشكرت لك ؛ لأن الفعلين (كال)و(وزن) لا يتعديان بأنفسهما إلّا إلى الشيء المكيل أو الموزون , يقال : كال له طعامًا , و وزن له فضة , ولكثرة دورانه على اللسان خفظوه , فقالوا: كاله ووزنه طعامًا , على الحذف و الاتصال .[50] أما المذهب الثاني , فقد ذهب فيه عيسى بن عمر إلى أنّ (هم) في موضع رفع توكيد للضمير المتصل (الواو) ، و ذلك على اعتبار فصل الضمير (هم) عن الفعل (كالَ) [51] ، و هذا الوجه ضعيف ؛ لأنّ رسم المصحف خال من الألف الفارقة بعد الواو – و الله أعلم – مسألة رفع كلمة (فتنتهم) و نصبهانص المسألة : قال الأصبهاني في توجيه قراءات كلمة (فتنتهم) الواردة في

قوله – تعالى – : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ {الانعام : ٢٣} : "يجوز في (فتنتهم) الرفع والنصب : فالرفع على أنه اسم (تكن) و(إلا أن قالوا) الخبر والنصب على أن يكون خبرًا و(إلا أن قالوا) الاسم ، و هو الوجه". [52]مناقشة المسألة :ارتبط توجيه قراءات كلمة (فتنتهم) باختلاف قراءات الفعل (تكن) في الآية نفسها و بالتأويل؛ فقد قرئ الفعل بالتذكير مرة وبالتأنيث مرتين , فقرأ حمزة , والكسائي , ويعقوب , وشعبة (يكن) بالياء على التذكير ، ونصب (فتنتهم) ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص الفعل (تكن) بالتاء على التأنيث, ورفع (فتنتهم) ، وقرأ الباقون (تكن) بالتاء على التأنيث أيضًا ، و لكن بنصب (فتنتهم)[53] ، فنلاحظ في هذه الآية أن فريقين من القراء اتفقا على نصب (فتنتهم) في حالتي تذكير الفعل (كانَ) و تأنيثه فتوجيه قراءة تذكير الفعل و نصب (فتنتهم) ، على عدّ (فتنتهم) خبرًا مقدّمًا لـ (كان) , ويكون المصدر المؤول من (أن قالوا) اسمًا لـ (يكن) ، وقد أجمع النحاة على أنه إذا اجتمع في باب (كان) معرفتان ، فأيهما جعلت الاسم وأيهما جعلت الخبر فأنت بالخيار، إلا اذا كان أحدهما (أَن) و(أَن) المفتوحتين ، فالاختيار هو جعل الاسم المنسبك منهما اسمًا لـ(كان) والآخر خبرًا له . [54]أما توجيه قراءة الفعل (تكن) بالتأنيث ونصب (فتنتهم)، فعلى "أنّ القول فتنة والفتنة قول , كلاهما بنفس المعنى , فجازَ أحدهما أن يحل محل الآخر , وإنما أنث الفعل ؛ "لمجيئه ملاصقًا للفتنة فأنثته لتأنيثها على الرغم من تأويله المصدر بالقول و أنّ هذا المصدر يصح ،تأويلة بمؤنث علي معنى المقالة ويكون المعنى (تم لم تكن لفتنتهم إلا المقالة) فأنث الفعل لتأنيث الخبر". [55]إذًا ما نقطة الاختلاف بين قراءة هذين الفريقين طالما اتفقا على نصب (فتنتهم) وعدوها خبرًا مقدماً ؟ الجواب اختلافهما بين تذكير الفعل (يكن) وتأنيثه (تكن) ، فقد "رأى الكوفيون أنه إذا كان اسم (كان) مصدراً مذكرًا والخبر مؤنثًا مقدمًا عليه جاز في الفعل التذكير والتأنيث"[56] ، لكن البصريين ردوا رأي الكوفيين , وأرجعوا السبب في تذكير الفعل وتأنيثه إلى أنّ "الاسم المنسبك (إلا أن قالوا) يصح تأويلها بمذكر (قولهم) وبمؤنث مقالتهم"[57] ، "فمن قرأ الفعل بالتذكير فحجته : بكون الفعل أسند إلى مذكر على تأويل المصدر بالقول والتقدير : (قلم يكن فتنتهم إلا قولهم)" . [58] أمّا قراءة تأنيث الفعل (تكن) ورفع (فتنتهم) ، فتكون على عدها اسمًا لـ (تكن) ، وجعل المصدر (إلا أن قالو) الخبر, و التقدير : "(ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم) ، فقد جعلها مرفوعة ؛ لأنها لما كانت معرفة وتقدمت القول – الخبر– ، أتى الكلام في الإعراب على رتبته دون تقديم أو تأخير , ويكون تأنيث الفعل على إسناده إلى مؤنث. [59] و الراجح أن تكون القراءة بالتاء، ونصب (الفتنة) ؛ لأنّها هي القول في المعنى ، ولأنّها بمعنى العذر ، ولأنّ (أنْ) وما بعدها أعرف ، و لأنّ أكثر القُرّاء متفقون على هذا التوجيه . [60]

المطلب الثاني اختلاف القراءات بين الرفع و الجر ، و اختلاف القراءات بين الرفع و النصب و الجر

مسألة رفع (غير) و جرها نص المسألة : قال الأصبهاني في توجيه القراءات في كلمة (غير) الواردة في قوله – تعالى – : ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ {النساء : ٩٥} : "قرأ نافع وابن عامر و الكسائي (غير أولي الضر) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع وقرئ في غير السبعة (غير) بالجر فوجه النصب : أنه قال: وإن شئت كان استثناء وأما الرفع: فعلى أنه نعت لقوله القاعدون وأما الجر: فعلى أنه نعت للمؤمنين . وأجود هذهِ القراءات : الرفع؛ لأن الوصف على (غير) أغلب استثناء وقد زعم بعضهم أن النصب على معنى الاستثناء أجود: لتظاهر الإخبار بأنه نزل لما سألَ ابن أم مكتوم رسول الله صلى عليه وسلم عن حاله الجهاد وهو ضرير(غير أولي الضرر) وهذا ليس بشيء: لأن (غيرًا) وإن كانت صفة فهي تدل على معنى الاستثناء ؛ لأنّها في كلا الحالين قد خصصت القاعدين عن الجهاد بانتفاء الضرر . [61]"مناقشة المسألة :اختلف القراء في قراءة كلمة (غير) الواردة في هذه الآية الكريمة ، فقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب بالرفع ، في حين قرأها الباقون بالنصب [62] ، أمّا توجيه قراءة الرفع، فكالآتي :

١– عد (غير) صفة لـ (القاعدون) وهو – وإن كانَ معرفة و(غير) نكرة والأصل أن توصف النكرة بنكرة – إلّا أنّه قد عدت كلمة (القاعدون) غير مقصود منها قوم بعينهم بالجنس ، فأشبه الجنس النكرة فصح وصفه بـ (غير) . [63]

٢– أجازَ بعض النحويين الرفع على جهة الاستثناء ، أي إن (غير) تكون بدلًا ، و المعنى : لا يستوي القاعدون والمجاهدونَ إلا أولو الضرر ، فإنهم يساوون المجاهدين ؛ لأن الذي أقعدهم عن الجهاد أولو الضرر[64] ، فقيل : على الحال والخفض على النعت – وإن كان الأول معرفة –؛ لأنه ليس بمقصود قصده، وإن شئت قلت : هو بدل ، ونظيره قوله – تعالى – : ﴿غير المغضوب عليهم﴾ {الفاتحة : من الآية ٧} ، في الخفض والنصبِ جميعًا . [65] أما من نصب (غير) ، فكان توجيه قراءته على وجهين :

١– الاستثناء من (القاعدون) ، وهو استثناء منقطع عن الأول ، و المعنى : لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر، فإنهم يساوون ، وحجتهم أنّ الآية نزلت حينما شكى ابن مكتوم عجزه عن الجهاد ، فاستثنى الله أهل الضرر من القاعدين ، وأيضًا ثبت نزول الآية بعد قوله – تعالى – : (لا يستوي القاعدون) ، فلو كانت صفة ، لم يكن النزول فيها إلّا في وقت واحد ، فلما نزل قوله – تعالى – : (غير أولي الضرر) في وقت بعد

نزول قوله : (لا يستوي القاعدونَ) علم أنه استثناء[66] و نلمح من كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، مثل إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء، وإعرابها إعراب الاسم بعد (إلا) ، وقيل: إذا كانت (غير) في معنى (إلا) ، ينصبونها ، تم الكلام بعدها أم لم يتم ، ويجوز كذلك نصبها بالفعل السابق . [67]

٢- قيل : إن (غير) نصبت على الاستثناء من (المؤمنين) ، لكن أبا حيان رجح الرأي الأول ، وعده الأظهر ؛ لأنه المحدث عنه (من المؤمنين) ، ليس في سياق النفي ليستثني منه على البدلية ، و إنما هو بيان للقاعدين ليس إلا ، فلم يستقم أن يستثنى منه . [68]

٣-يجوز في (غير) النصب على الحال من القاعدين ، والمعنى : لا يستوي القاعدون صحتهم المجاهدون[69] ، فالرفع في (غير) ؛ لأنها صفة (القاعدون) أو بدل منها ، أما النصب فيها ، فعلى الاستثناء من (القاعدون) على الحال .أمّا قراءة الجر ، فعلى كون (غير) نعتًا لـ (المؤمنين) ؛ "لأنّ المؤمنين و غيرهم لا يخلون من أنْ يكونوا أصحاء أو زمنى ، فإذا وصفوا بأحد بأحد القسمين ، زال الشياع ، فساغ الوصف به لذلك" . [70]

و الراجح هنا قراءة رفع (غير) على البدلية ؛ لأنّ جعل (غير) صفة لـ (القاعدون) يكون بالتأويل ، فكلمة (القاعدون) و إنْ كانت نكرة بالتأويل إلّا أنها معرفة بالظاهر ، و كلمة (غير) نكرة و لا تتعرف بالإضافة [71]، و التأويل يضعنا في مجال الاحتمال – و الله أعلم – . مسألة رفع (خضر و استبرق) بالرفع و الجر ، و رفع (عاليهم) و نصبها نص المسألة : قال الأصبهاني في توجيه القراءات الواردة في قوله – تعالى – : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ {الانسان : ٢١} : " قرأ نافع وحفص عن عاصم (خضرٌ واستبرق) بالرفع , وقرأ حمزة والكسائي بالجر, وابن كثير وعاصم من رواية أبو بكر بجر (خضر) ورفع (استبرق) , وقرأ أبو عمرو وابن عامر برفع (خضر) وجر (استبرق) ... ,ومن رفع (خضرًا) و(استبرق) ، ردهما على (ثياب) فـ(خضر) وصف و (استبرق) عطف ، و من كسرهما ردهما على (سندس) ومن جر (خضرًا) ورفع (استبرقًا) ردَ (خضراً) إلى سندس و(استبرقًا) إلى (ثياب) . ومن رفع (خضرًا) وجر (استبرقًا) ردَّ (خضرًا) إلى (ثياب) و(استبرقًا) إلى (سندس) وهذه القراءة أجود القراءات" . [72]مناقشة المسألة :قرأ ابن كثير و حمزة والكسائي كلمة (خضر) بالخفض , وقرأها الباقون : (خضر) بالرفع[73] ، قال الأزهري: "من قرأ : (خضرٌ) فهو جيد, لأنه نعت لقوله (ثياب) و(الثياب) جمع, و(خضر) نعت للجمع ، ومن قرأ (خضرٍ) فهوه نعت (السندس) و(السندس) في المعنى راجع إلى الثياب"[74] ، فحمل قوله (خضر) على النعت في قراءتي الرفع و الخفض ، إلّا أنّ المنعوت في قراءة الرفع غير المنعوت في قراءة الخفض ؛ لأنّ (خضر) قد رفع على أنّه نعت لـ (الثياب) ؛ لأنّ (خضر) جمع ، و (الثياب) جمع أيضًا ، فناسب النعتُ المنعوتَ في الجمع [75] ، و هذا التوجيه جيد ؛ لأنّ وصف الثياب بالخضرة مجمع عليه ، و الدليل قوله – تعالى – : ((وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ)) {الكهف : من الآية ٣١} . [76]أما (خضرٍ) في قراءة الخفض ، فعلى أنّه نعت لـ(سندس)[77] ، وحسن ذلك عندهم ؛ "لأنّ (السندس) جمع (سندسة)"[78] ، وفي ذلك بعد عند بعض النحويين , لأن (الخضر) جمع , و(السندس) واحد, وقد أجازَ الأخفش ذلك ؛ لأنه جنس ، والجنس يؤدي عن الجمع , فهو في معنى الجمع[79] ، وهذا حسن من جهة المعنى , قبيح من جهة اللفظ . [80]أمّا كلمة (استبرق) ، فقد ذهب معظم النحاة إلى رفعها بالعطف على كلمة (الثياب) ، وذلك على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، و قد استحسن النحاس هذا التوجيه . [81]وفي قراءة رفع الحروف الأربعة خرج أبو عمرو (استبرق) و (خضر) على أنهما نعتان للسندس، و هو محال ؛ لأنّ العطف مانع للنعت ، و جوز ذلك أبو علي الفارسي؛ لأنّ (الاستبرق) و (السندس) جنسان . [82] و من خفضهن ، فقد عطف (استبرق) على (سندس) و هذا رأي النحاس، أمّا أبو علي الفارسي فقد ذهب إلى أنّ (استبرق) معطوف على (الثياب) مع حذفِ مضافٍ، و يرى أبو حيان أنّه معطوف على (خضر) . [83]

المبحث الثاني توجيهات و أحكام أخرى

المطلب الأول توجيهات النصب

مسألة نصب (بعوضة) نص المسألة : قال الأصبهاني في توجيه نصب كلمة (بعوضة) في قوله – تعالى – : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾{البقرة : ٢٦} : "فأمّا (بعوضة) ففي نصبها ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون مفعولًا ثانيًا ليضرب.والثاني : أن تكون معرّبة بتعريب (ما) كما قال حسان :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُ النبي محمد إيانا [84]

والثالث : يحكي عن الكوفيين زعموا أنّ النصب على إسقاط حرف الخفض: كأنه قيل : ما بين بعوضة فما قوقها , وحكوا أن العرب يقولون : مطرنا ما زباله فالثعلبية , وله عشرون ما ناقة فجملاً, وأنكر المبرد هذين الوجهيين. وأجود هذه الأوجه الوجه الأول ؛ وذلك أن (يضرب) لمّا صارت لضرب الأمثال صارت في معنى (جعل) , تتعدى إلى مفعولين, وإذا كانت كذلك من جملة ما يدخل على المبتدأ والخبر , هذا أقيس

يحمل عليه" . [85]مناقشة المسألة : الآراء في نصب (بعوضة) في قوله – تعالى – : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ، و هي كالآتي :الرأي الأول : إنّ (ما) حرف زائد للتوكيد ، و (مثلًا) مفعول به لـ (يضرب) ، و (بعوضة) بدل من (مثلًا) .الرأي الثاني : أنْ تكون (مثلًا) حال مقدم من النكرة الموصوفة (ما) ، و (ما) في مل نصب مفعول به, و(بعوضة) صفة لـ (ما). [86] الرأي الثالث : أن تكون (مثلًا) مفعولًا به ، و (ما) بدلًا من (مثلًا) ، و (بعوضة) صفة لـ (ما) للدلالة على التضعيف و التحقير، و وجه ذلك ، أننا وصفنا باسم الجنس المنكر؛ لإبهام (ما) . [87]الرأي الرابع : أن تكون (بعوضة) بدلًا من (ما)، و (مثلًا) مفعول به، و (ما) صفة لـ (مثلًا) ، و من أصحاب هذا الرأي ، النحاس ، و مكي ، و العكبري . [88]الرأي الخامس : أن تكون (بعوضة) مفعولًا أول لـ (يضرب) ، و (مثلًا) مفعولًا ثانيًا لـ (يضرب) ، أو تكون (بعوضة) المفعول الثاني و (مثلًا) المفعول الأول ، كما يرى الأصبهاني ، و ذلك على أساس أنّ الفعل (يضرب) بمعنى (جعلَ) أو (صيّرَ) ، و هما من أخوات (ظنَّ) التي تنصب مفعولين، فألحقوا (يضرب) بها ،و هذا الرأي لم يتفق عليه النحويون ؛ إذ انقسموا فيه على ثلاثة مذاهب المذهب الأول : يرى أصحابه أنّ الفعل (يذهب) يكون بمعنى (صيّر) أو (جعل) ، فيتعدى إلى مفعولين ، و ذلك بشرط أن يأتي مع (المثل) ، أمّا إذا لم يأتِ مع (المثل) ، فلم يتعدّ إلى مفعولين ، و من أصحاب هذا الرأي ، المخشري ، و العكبري ، و أبو حيان في أحد قوليه [89] ، و استدلوا على مذهبهم بشواهد من السماع ، و من ذلك قوله – تعالى – : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ {إبراهيم : من الآية ٢٤} ، فـ (مثلًا) و (كلمةً) انتصبا على المفعولية لـ (ضرب) ، و قوله – تعالى – : ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً﴾ {النحل : من الآية ٧٥} فـ (مثلًا) و (عبدًا) انتصبا على المفعولية لـ (ضرب) أيضًا ، فضلًا عن شواهد أخرى من القرآن الكريم، ورد فيها الفعل (ضرب) مصاحبًا لـ (المثل) . [90]المذهب الثاني : إنّ (ضرب) يأتي بمعنى (صيّرَ) مطلقًا ، سواء مع (المثل) أو من دونه ، و من أصحاب هذا المذهب ابن أبي الربيع ، و ذلك بقوله : "و تقولُ : ضَرَبتُ الذّهبَ سوارًا ، و ضَربتُ الفضّةَ خلخالًا .. ، فهذه كلها من باب (ظننتُ) ؛ لأنّك إذا أسقطتَ الفعلَ و الفاعلَ ، بقي مسندًا أو مسندًا إليه" . [91]المذهب الثالث : منع من أن يكون (ضرب) بمعنى (صيّر) ، و من أصحاب هذا المذهب ابن مالك ، و أبو حيّان ، و ابن عطية ، و ابن عاشور[92] ، و الدليل على ذلك ، أنّ الفعل (ضرب) قد ورد مبنيًّا للمجهول ، و اكتفى بمرفوعه ، و ذلك في قوله – تعالى – : ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ {الحج : من الآية ٧٣} ، فلو كان ملحقًا بـ (ظنّ) ، لما اكتفى بمرفوعه ، و إنّما يكون له مفعولًا ثانيًا منصوبًاالرأي السادس : أن تكون (بعوضة) منصوبة على تقدير مضاف محذوف تقديره (بين) ، و تقدير الكلام : أنْ يضربَ مثلًا ما بين بعوضةٍ) ، و قد فضّل الفراء هذا الرأي ، وكان الفراء يريد بتفضيله هذا الرأي الإشارة والتنبيه إلى أنّ هذا الأسلوب أقرب في الكلام ، و ذلك كقولهم : مطرنا ما زبالة فالثعلبية , يريد : ما بين زبالة والثعلبية , و قولهم : هي أحسن الناس ما قرنها فقدمها , يريد ما بين قرنها إلى قدمها, وذلك بشرط ، و هو أن تكون الفاء بمعنى (إلى) ، ، فيضع قاعدة لهذا الاستعمال ، وهي أن (بين) تحذف بعد (ما) وينصب الاسم المجرور بعدها ، بشرط أن تصلح (إلى) في آخر الكلام ، فاذا لم نصلح (إلى) في آخر الكلام ، لم يجز حذف (بين) ، [93]و استدلّ الفراء بما سمعه من الكسائي بقوله : "قال الكسائي : سمعتُ إعرابيًّا رأى الهلال ، فقال : الحمد لله ما إهلالك إلى سرارك ، يريد : ما بين إهلالك إلى سرارك ، فجعلوا النصب الذي كان يكون في (بين) فيما بعده إذا سقطت ؛ ليعلم أنّ معنى (بين) مراد" [94]الرأي السابع : أن توقع الضرب على (بعوضة) , و تجعل (ما) صلة, كقوله – تعالى– : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾{المؤمنون : من الآية ٤٠} (يريد عن قليل) على أنّ المعنى : إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً ، و هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الفراء . [95]فمن جعلَ (ما) زائدة ، نصبَ (البعوضة) على أنها قد وقع عليها الفعل (يضرب), ومن جعلها أصلاً في الكلام غير زائد , فإنّه قد وجهها توجيهات عدّة في ذلك، أبرزها أن ينصب (ما) بـ (يضرب) ، ويجري (بعوضة) مجراها في الإعراب. [96] و الراجح أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة ، و هو بدل من (مثلًا) ؛ لأنهما نكرتان ، و يجوز إبدال النكرة من النكرة ، و ذلك نحو قوله – تعالى – : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً* حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾ {النبأ : ٣١-٣٢} ، فـ (حدائق) بدل من (مفازًا) ، و تكون (بعوضة) صفة لـ (ما) ، أمّا الوجوه الأخرى ، فغير مقبولة ؛ لأنّها تحتمل التأويل بالحذف و الزيادة و التضمين – و الله أعلم – مسألة نصب (أمدًا)نص المسألة قال الأصبهاني في نصب كلمة (أمدًا) في قوله – تعالى– ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ {الكهف : ١٢} : "أما النصب في (أمدًا) : فقال الزجاج :إنه تمييز , وهذا وهم , لأن (أحصى) فعل وليس باسم , قال الله – تعالى – : ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ {المجادلة : ٦}وقال مرة أخرى : هو منصوب بـ(لبثوا) علي الظرف وهذا القول أصح من الأول ". [97]مناقشة المسألة اختلف النحاة في إعراب كلمة (أمداً) في الآية الكريمة ، و يعود سبب اختلافهم إلى دلالة كلمة (أحصى) في الآية الكريمة نفسها ، فانقسموا في إعرابها على أربعة آراء هي :

الأول : أنّ (الأمد) منصوب على التمييز ، و هو خرج من اسم التفضيل)أحصى(، و المعنى : أيُّ الحزبين أصوب قولًا, و هذا القول مرفوض من جانب الصناعة النحوية ؛ و ذلك لأمرين ، هما :

١ – لأن بناء التفضيل لا يكون من غير الثلاثي .

٢ – ولأن شرط التمييز بعد أفعل التفضيل كونه فاعلا في المعنى ، ولا يصح أن يكون الأمد فاعلا في هذه الآية .[98]الثاني : أن يكون مفعولًا به لفعل مضمر دلّت عليه كلمة (أحصى) ، قال أبو علي الفارسي : "كأنك لما ذكرت (أحصى) دلّ على (يحصي) ، فكأنك قلت : يحصي الأمد". [99]وهذا القول صحيح من جهة الصناعة النحوية والمعنى ، إلّا أنّ فيه تقديرًا ، والأصل عدم التقدير ، يقول الزمخشري : "فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصى ، كما أضمر في قوله وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ الْقَوَانِسَا [100] على : نضرب القوانس ، فقد أبعدت المتناول وهو قريب ، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلا، ثم رجعت مضطرا إلى تقديره وإضماره". [101]الثالث : أن يكون منصوبًا على الظرفية الزمانية بالفعل (لبثوا) ، يقول الفراء : "أوقعت عَلَيْهِ اللُّبَاث : للباثهم أمدًا"[102] ، ويقول الطبري : "أن يكون منصوبا بوقوع قوله (لبثوا) عليه ، كأنه قال : أي الحزبين أحصى للبثهم غاية"[103] ، و يقول أبو حيان: "وقد يتجه ذلك أن الأمد هو الغاية ويكون عبارة عن المدة من حيث أن للمدة غاية في أمد المدة على الحقيقة ، وما بمعنى الذي و (أَمَدًا) منتصب على إسقاط الحرف ، وتقديره لما (لَبِثُوا) من أمد أي مدة ، ويصير من أمد تفسيراً لما أنهم في لفظ (لمَا لَبِثُوا) كقوله : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾{البقرة : من الآية ١٠٦}، و قوله : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾{فاطر: من الآية ٢} ، ولما سقط الحرف وصل إليه الفعل"[104] ، و رفض هذا الوجه لسببين :

١ – أنّه يتعارض مع الصنعة النحويّة ؛ لأنّ اللبث سيكون متعلقًا بالفعل (أحصى) ، و هو فعل متعدٍّ بنفسه و لا يحتاج إلى حرف ، و ما ذكر في الآية الكريمة متعدٍ باللام ، و التقدير : أحصى للبثهم .

٢– التأويل بتقدير حرف من دون دليل .وإن شئت وقعتَ عليه اللباث: للباثهم أمدًا ، مفعول به للمصدر (لما لبثوا(أي للباثهم أمداً ، وهو مفعول به لأحصى على أنه فعل ماضٍ [105] ، قال الزجاج:"(أمدًا) منصوب على نوعي, وهو منصوب على التميز , وإن شئت كان منصوباً على أحصى أمدًا ، فيكون الفاعل فيه (احصى) كأنه قيل: لتعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء ، ويكون منصوباً بلبثو, ويكون (أحصى) متعلقاً بـ(لما) فيكون المعنى :أي الحزبين أحصى للبثهم في الأمد"[106] ، واعترض القيسي على نصب (أمداً) على الظرفية وأيد ذلك بقوله : "إذا نصبت (أمداً) بـ (يلبثوا) فهو ظرف , لكن يلزمك أن تكون عديت (أحصى) بحرف الجر ؛ لأنّ التقدير: أحصى للبثهم في الأمد وهو مما لا يحتاج إلى حرف ، فيبعد ذلك بعض البعد ؛ فنصبه بـ(أحصى) أولى وأقوى[107]" وان المسألة هنا متعلقة بـ(أحصى) فمن جوزأن يكون فعلاً ماضياً نصب به (أمدًا) ، ومن جوز فيه أن يكون اسمًا من أفعل التفضيل نصب)أمدًا(تمييزًا لأفعل التفضيل واختار هذا الوجه (النحاس). [108] و الراجح هو أن يكون (أمدًا) منصوبًا بالفعل (لبثوا) ، و ليس تمييزًا لـ (أحصى) ؛ و ذلك لأسباب تتعلق بالصناعة النحوية التي ذكرت آنفًا ، فضلًا عن سبب دلالي ، و هو أنّ اسم التفضيل يقتضي اشتراك المفضل و المفضل عليه في أصل الفعل ، و أنّ أحد الحزبين لم يشارك الآخر في أصل فعل الإحصاء ؛ لجهله بالمدة من أصلها ، و هم الفتية الذين كانوا في الكهف . [109]

المطلب الثاني أحكام متفرقة لبعض المسائل النحوية

مسألة إضمار الضمائر في حروف النداء

نص المسألة :قال الأصبهاني في مسألة استتار الضمير في حرف النداء ، في سياق حديثه عن قوله – تعالى – : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ {الحج : ١} قوله : ﴿يأيها الناس﴾ : "يا : حرف نداء , وهو نائب عن الفعل الذي هو (أدعو) و (أنادي) واختلف قول أبي علي [110] فيه : فمرة جعل فيه الضمير الذي كان في (أدعو وأنادي), ومرة قال لا ضمير فيه وهو الوجه ؛ لأن الحروف لا يضمر فيها" .[111]مناقشة المسألة الضمير هو الاسم المعرفة لتعيين مسماه, مشعرًا بتكلمه أو خطابه أوغيبته ، والضمير المستتر : هو ضمير استغني بمعناه عن لفظه [112]، وهو إن لم يظهر في التركيب ، فإنّه في قوة الملفوظ به ، وقد قسمه عبد القاهر الجرجاني على قسمين : لازم وغير لازم [113] ، ثم جاء ابن مالك وعبر عن هذين القسمين : بجائزة الخفاء وواجب الخفاء ، فالمستتر الجائز: هو ما يحل محله اسم ظاهر أوضمير بارز، و المستتر الواجب هو ما لا يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز ، والضمير المستتر لا يبرز في اللسان العربي أبدًا , جائزًا كان أوواجبًا ، لا كتابة ولا نطقًا, وقد التزمت العرب إخفاءه في حالات معلومة ، ومواطن محدودة ، حتى لا يخفي عليها معناه ، لذا لا يكون الضمير المستتر إلا ضمير رفع متصل [114]، وأما محله ورافعه الذي يتحمله فهو الفعل أو شبهه ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ولا يخلو فعل من فاعله ؛ لأنه حدث ، والحدث لا بُدَّ له من محدث ضمير رفع مستتر ؛ لأنه ضمير فاعل ، والفاعل مرفوع ، ولم يكن ضمير نصب ؛ لأن الفعل له بدّ من المفعول [115] ، ولو استتر المنصوب ، لم يكن معلومًا ، و لألبس على السامع معناه ، والآخر، أنّه غير مذكور، وكذلك الضميرالمستتر لا يكون مجرورًا ؛ لأن ضمير الجر فضلة لا عمدة[116] ، فلما وثقت العرب مكان الضمير المستتر, وأنه لا يكون إلا ضمير رفع متصل وعلمت مكانه وعرفت

محله ، وإنه لا يكون إلا في الأفعال وشبهها ، التزمت اخفاءه وأوجبت استتاره ، ولم يستتر الضمير في الأسماء التي لاتشبه الفعل ؛ و ذلك لعدة أمور: الأول : لأن الأسماء في أصل وضعها مكتفية بأنفسها , مستغنية عن غيرها . [117]الثاني : أن تلك الأسماء ليست موضوعة لطلب المرفوع كالفعل. [118]الثالث : أن معمولها يكون مجرورًا بالإضافة , والاسم له بد من المضاف إليه ، وأما استتار الضمير في الحروف ، فغير جائز؛ لأن الضمير المستتر لا يكون إلا ضمير رفع متصل والحروف لا يتصل بها إلا ضمير نصب ما ، نحو: إنه قائم ، أو ضمير جر ، نحو: عليك و بك ، والضمير المرفوع بعدها لا يكون متصلًا ، نحو : ما هو قائماً [119] و الرأي الراجح أنّه لا يوجد ضمير رفع مستتر مع حروف النداء أو مع غيرها من الحروف ؛ لأنّ الضمير المستتر يتصل بالأفعال والأسماء التي تعمل عمل الفعل ، ولا تتصل بالحروف أبدًا ، و إنما الضمائر المتصلة بالحروف ، هي ضمائر النصب و الجر مسألة الأعداد المعدولة بين التنكير و التعريف

نص المسألة : قال الأصبهاني في علل العدول في الأعداد ، و ذلك في سياق حديثه عن قوله – تعالى – : ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ {النساء : من الآية ٣} : "وأما (مثنى وثلاث ورباع) فمعناه اثنتين اثنتين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا فعدل عن هذا الدليل على هذا المعنى وهو نكرة وامتنع من الصرف للعدل و الوصف ، وقال قوم : هو معرفة : لأنه لا يدخله الألف واللام. والوجه ما قدمناه ؛ لأن النكرة توصف به ، وقيل : لم يتصرف للعدل والتأنيث لأن العدد كله مؤنث ، وقيل : لم ينصرف : لأنه عدل على غير ما يجب في العدل لأن أصل العدل أن يكون في المعارف ". [120] .مناقشة المسألة :معنى العدل: هو صرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخر ، فيمنع مع الصفة من الصرف ولا يراد بالمعدول عنه التوكيد ، إنما يراد به تكرار العدد ، [121]و من أسباب العدل :

١– المبالغة : ومن أمثلته : العدل في يا فُسَق ويا خُبَث ,وذلك في باب النداء خاصة ؛ للدلالة على المبالغة في الفسق والخبث عند المذكّر , أمّا العدول في صفات المؤنث ، فنحو : يا فَساقِ ويا خَباثِ, و منه أيضًا معنى المبالغة في عدل اسم الفعل نحو : نَزالِ ونَظارِ ، فهما أبلغ في المعنى من انزل وانظر. [122]

٢– التوكيد : وذلك كما في الأسماء المبنية الملازمة للنداء ، المذكورة آنفًا ، نحو: يا فُسق, ويا فَساق ، فـ "العرب تكلمت بالاسم المعدول لقصد التوكيد والمبالغة , كما قالو في النداء : يافُسق وياغُدر ويافَساقِ وياغَدارِ– للأنثى – يقصدون توكيد الفسق والمبالغة فيه ، فتكلموا بلفظ أرادوا غيره". [123]

٣–عدم الإلتباس بالصفة : و ذلك كما في الأسماء الأعلام المعدولة من (فاعل) إلى (فُعَل) ، نحو : عامر و عُمَر ، فأصل (عامر) صفة ، فلمّا نُقل إلى العلمية ، عدلوا عنه إلى (عُمَر) ؛ لِئلّا يتوهم بأنّه صفة . [124]

٤–الاختصار و الإيجاز : كما هو العدول في ألفاظ الأعداد من واحد إلى عشرة ، نحو : جاء الرجالُ ثُلاث ، أي جاءوا ثلاثة ثلاثةً ، فاختصر هذا التكرار بالعدول .وقد اختلف النحويون في علة منع الصرف في (مثنى وثلاث ورباع) ، الواردة في هذه الآية الكريمة من سورة النساء ، فانقسموا على مذاهب المذهب الأول : يرى أصحابه أنّ هذه الألفاظ قد منعت من الصرف بعلتي الوصفية و العدول ، و عدولها منعًا عن تكرار العدد ، و هي ألفاظ نكرات ، و الدليل على أنها نكرات ، مجيئها صفة لنكرة ، كما في قوله – تعالى – : ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ {فاطر : من الآية ١} ، فكأنك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، فجاءت صفة لـ (أولي أجنحةٍ) ، و هي نكرة أيضًا ؛ لأنّ الإضافة فيها لا تفيد تعريفًا ، فضلًا عن مجيئها حالًا في الآية آنفة الذكر من سورة النساء ، فهي إمّا حال من فاعل (طابَ) أو من (النساء) ، و فاعل (طاب) معرفة ، و (النساء) أيضًا معرفة ، فلو كانت هذه الألفاظ المعدولة معارف ، لما أعربت حالًا لمعرفة، و صفة لنكرة ، و ذهب إلى هذا المذهب : سيبويه والخليل وأبو عمرو .[125]المذهب الثاني : و هو للفراء ؛ إذ ذهب إلى أنّ هذه الألفاظ قد منعت من الصرف بعلّتي العدول والتعريف عن المعرّف بـ (أل) مثل كلمة (أمس) المعدولة عن (الأمس) ، قال الفراء: "فإنها حروف لا تجرى وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة"[126] ، فدليله على أنّها معارف ، عدم إضافتها ؛ لأنّها مؤولة لما فيه الألف و اللام ، و هذا يفسّر إعراب هذه الألفاظ بدلًا من (ما) في سورة النساء عند الزجاج و أبي البقاء و ابن عطية؛ لأنّها معارف ، و لو كانت نكرات ، لما جاز ذلك ؛ لأنّه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة [127]، و هذا الوجه مردود بالأدلة التي ذكرت في المذهب الأول .المذهب الثالث : و هو للزجاج ؛ إذ ذهب إلى أنّ (مثنى و ثُلاث و رُباع) معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأنه عدل عن التأنيث ، قال الزجاج: "ومعناه اثنين اثنين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا ، إلّا أنّه لا يصرف ؛ لجهتين لا أعلم أن أحدًا من النحويين ذكرها وهي أنه اجتمع فيه علتان، أنه معدول عن (اثنين اثنين وثلاث ثلاث) ، وأنه عدل عن تأنيث"[128] ، و هذا المذهب ضعيف ؛ إذ لم يسمع تأنيث هذه الألفاظ ، فلا يقال : مثناة .[129]المذهب الرابع : ما نقله

أبو الحسن عن بعض النحويين أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار العدل فيه ، لأنه عدل عن لفظ اثنين وعدل عن معناه ، وذلك أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة [130] ، و هذا الرأي مردود ؛ لأنّ ما أقرّه النحاة لمنع الصرف هو علة الوصفية مع أحد العلل اللفظية كالعدول ، و هنا قد اجتمع عدلان .و الراجح – هنا – ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ، من أنّ هذه الألفاظ قد منعت من الصرف لعلّتي الوصفية و العدول ، و أنّها ألفاظ نكرات كما ذكر آنفًا من أدلة ، فضلًا عن كون قلة الاعتراضات على هذا المذهب – و الله أعلم

مسألة دلالة (أو)نص المسألة : قال الأصبهاني في دلالة الحرف (أو) الوارد في قوله – تعالى – : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ {الصافات : ١٤٧} : "(أو) ها هنا لأحد الأمرين على طريق الإبهام من المخبر ، قال سيبويه : هي تخيير كأن الرائي خيّر في أن يقول : هم مائة ألف أو يزيدون , وقال بعض الكوفيين : (أو) بمعنى (الواو) كأنه قال: ويزيدون, وقال بعضهم: هي بمعنى (بل) . وهذان القولان عند العلماء غير مرضيين , قال بن جني : هي شك من الرائي ، و أجود هذه الأقوال الأول والثاني ". [131]مناقشة المسألة : اختلف النحويون في دلالات (أو) بشكل عام ، و دلالتها في الآية آنفة الذكر من سورة الصافات ، فقد ذكر ابن مالك لها سبع دلالات ، و ذلك بقوله :

خيِّر أبِحْ قسِّم بأو و أبهم و اشكك و إضراب بها أيضًا نُمي [132]

أمّا دلالة (أو) في الآية الكريمة من سورة الصافات ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّها بمعنى (بل) ، و استدلوا لذلك بهذه الآية الكريمة [133] ، أمّا البصريون ، فيرون أنّ (أو) على دلالته الأصلية و ليست له دلالة أخرى ، ومدار دليل البصرين هو استصحاب الأصل : يقول ابن الأنباري : إن البصرين احتجوا بأن قالو: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو لأن معناها الجمع بين الشيئين .... والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له : ولا يدل على معنى حرف آخر فنحن تمسكنا بالأصل ,ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل , ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم على صحته ما ادعوه."[134] ، و قد خرج البصريون قوله – تعالى – : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ على عدة أوجه ، يقول العكبري: "والجواب أن (أو) في الآية الأولى لشك الرأي, أي لو رأيتهم لفات مائة ألف أو بزيدون , وقيل هي للتمييز, وقيل للتغريب, وقيل للتفعيل , أي بعض الناس يجزؤوهم بكذا وبعضهم كذا. [135] و هناك رأي آخر للكوفيين و الأخفش الأوسط و الجرمي و ابن مالك من البصريين في دلالة (أو) في الآية الكريمة ، و هو أنّها بمعنى الواو ، و استدلوا بالآية الكريمة من سورة الصافات أيضًا ، [136] إنّ السبب الذي بني عليه أصحاب الرأي بأن (أو) بمعنى الواو هو أنهم جوزوا ذلك اتساعاً؛ لأن (أو) تأتي للإباحة كثيراً ، كما أن (الواو) كذلك ، فلما أشبهت الواو ، أعطت حكمها, وفي هذين المعنيين يقول أبو علي الفارسي: "إنما جازبِ (أو) اتساعًا , وذلك أنهم لما رأوا (أو) يجمع بها ما بعدها وما قبلها كما جمع ذلك بالواو, وآت كان المعنى مختلفاً شبهوها بها فعطف بها في هذا الموضوع كما يعطف بـ(أو)" . [137]و الراجح هو ما ذهب إليه البصريون من أن (أو) في الآية الكريمة وردت لمعنى التخير؛ و ذلك للأسباب التي ذكرت – و الله أعلم – .

خاتمة البحث و نتائجه

أن إنهائي – بحمد الله و فضله – كتابة البحث ، توصلت إلى عدد من النتائج ، و هي :

١–أنّ الأصبهاني كان مفسّرًا للقرآن الكريم ، و لذلك كان ملمًا باللغة ؛ لأنّها تعدّ– بكل جوانبها و مستوياتها – أساسًا من أسس تفسير القرآن الكريم ، و من دونها لا يمكن تفسير النصوص القرآنية .

٢–استعمل ألفاظًا تدل على الترجيح مثل (أجود) ، و (أولى) ، و (هو الوجه) ، و (أقيس) ، و (أصحُّ) .

٣– استند إلى الرسم القرآني في ترجيح وجه ، و ذلك عند إعرابه الضمير الوارد في قوله – تعالى – : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ {المطففين :١–٣} ، فقال : "وقوله: (كالوهم او وزنوهم) أي : كالوهم و وزنونهم . فـ (هم) في موضع نصب . ويجوز أن يكون في موضع الرفع على التوكيد للضمير , والوجه الأول أولى ؛ لأنها في المصحف بغير ألف" .

٤– يكتفي بترجيحه في بعض المسائل من دون ذكر الدليل أو الأساس الذي استند إليه في ترجيحه .

٥–رجح القراءات القرآنية الأشهر ، و التي قرأها أغلب القراء .

٦–الاستدلال بالحمل على المعنى في بعض ترجيحاته ، كقوله : " وذلك أن (يضرب) لما يضرب الأمثال صارت في معنى (جعل) , تتعدى إلى مفعولين" .

٧–لم يذكر التوجيهات النحوية كلها في عدد من المسائل النحوية .

و آخر قولي أن الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و من والاه .

مصادر البحث و مراجعه

القرآن الكريم .

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي , تحـ : د . رجب عثمان محمد ، مراجعة : د . رمضان عبد التواب , ط ١ , مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢-الأصول في النحو , ابن السراج , تحـ : د. عبد الحسين الفتلي , ط ٣ , مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٦م .

٣-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : محمد الأمين الشنقيطي ، د . ط ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥م .

٤-إعراب القران : لأبي جعفر النحاس , اعتنى به : الشيخ خالد العلي , ط ٣ ، دار المعرفة ، بيروت , ٢٠٠٨م .

٥-إعراب القران :- أبو القاسم الاصبهاني الملقب بـ (قِوام السُّنّة) , قدمت له و وثقت نصوصه و وضعت فهارسه : د. فائزة بنت عمران المؤيدة ، د . ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥ م.

٦-الإغفال : أبو علي الفارسي ، تحقيق و تعليق : د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، د . ط ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن في الظهران / قسم الدراسات الإسلامية و العربية ، د . ت .

٧-أمالي ابن الحاجب ، ابن الحاجب المالكي ، تحـ : فخر صالح سليمان ، د . ط ، دار عمار ، الأردن ، ١٩٨٩م .

٨-إملاء ما من به والرحمن : العكبري , تحـ : د . إبراهيم عطوة عوض , ط١، دار الكتب العلمية بيروت , ١٩٧٩م .

٩-الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الانباري, تحـ : محمد محي الدين , ط ١ , دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٣م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري, تحـ : محي الدين عبدالحميد , ط ٥ , دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩م .

١١- البحر المحيط ,لأبي حيان الأندلسي, تحـ : عادل أحمد ,ط ١ , الدار العلمية، بيروت ، ١٩٩٣.

١٢- البيان في إعراب القران, ابو البركات ابن الأنباري, تحـ : د . طه عبدالحميد, ط ١, الهيئة العربية لكتاب, ١٩٨٠م .

١٣- التحرير والتنوير , الطاهر بن عاشور ، د . ط , الدار التونسية للنشر , ١٩٨٤م .

١٤- ترشيح العلل في شرح الجمل : القاسم بن الحسين الخوارزمي , تحـ : عادل العميري , د . ط , جامعة أم القرى،١٤١٩هـ .

١٥- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني , تحـ : خلف حمود الشغدلي , ط١ , دار الأندلس للنشر و التوزيع ، حائل ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥م .

١٦- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري ، تحـ : أحمد محمد شاكر ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م

١٧- الجامع لأحكام القرآن ،القرطبي , تحـ : هشام سمير البخاري ، د . ط , دار عالم الكتب ، السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٣م .

١٨- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و مع شرح الشواهد للعيني : تحـ : طه عبد الرؤوف سعد ، د . ط ، المكتبة التوقيفية ، د . ت .

١٩- الحجة في بيان المحجة و شرح عقيدة أهل السنّة : أبو القاسم الأصبهاني (قوام السّنّة) ، تحقيق و دراسة : محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ، ط٦, دار الراية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٩٠م .

٢٠- الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحـ : عبد العال سالم مكرم ، ط٤، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٠م .

٢١- الحجة للقراء السبعة : ابوعلي الفارسي , تحـ : بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي ، راجعه و دققه : عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق, ط ٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت, ١٩٩٣م .

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط ، دار القلم ، دمشق ، د . ت .

٢٣- ديوان أبي النجم العجلي : جمعه و شرحه و حققه : د . محمد أديب عبد الواحد جمران ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ت

٢٤- ديوان جميل بثينة : د . ط ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

٢٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي : جمعه و حققه : د . يحيى الجبوري ، د . ط ، المؤسسة العامة للصحافة و الطباعة ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨م .

٢٦- ديوان كعب بن مالك : تحقيق و شرح : مجيد طراد ، ط١، درا صادر ، بيروت ، ١٩٩٧م

٢٧- روح المعاني : الآلوسي , تحـ : علي عبدالباري , ط ١, دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٥١هـ .

٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط٢٠، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
٢٩- شرح التسهيل لابن مالك , تحـ : د . عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون , د . ط , هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان ، د . ت .
٣٠- شرح الرضي على الكافية : الرضي , تصحيح : يوسف حسن عمر , ط ٢, منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ،١٩٩٦م .
٣١- شرح الكافية ابن الحاجب , ابن جمعة الموصلي , تحـ, د . علي الشوملي, ط ١، دار الأمل ، الأردن ، ١٤٢١ هـ .
٣٢- ضرائر الشعر : ابن عصفور الأشبيلي , تحـ : السيد إبراهيم محمد , ط ١ , دار الأندلس ، ١٩٨٠م .
٣٣- العين : أبو عبد الرحمن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور. مهدي المخزومي، والدكتور. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة المعاجم والفهارس، بغداد، ١٩٨٠م .
٣٤- غيث النفع في القراءات السبع : علي بن محمد أبو الحسن النوري , تحـ : أحمد محمود الشافعي, ط ١, دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٤م
٣٥- في النحو العربي نقد وتوجيه : د . مهدي المخزومي ، ط٢، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٣٦- القطع والإئتناف : النحاس ، تحـ : د. عبدالرحمن المطرودي, ط ١, دار الكتب الممثل العربي السعودية ، ١٩٩٢م .
٣٧- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ابن أبي الربيع الأندلسي ، تحـ : د . فيصل الحفيان ، ط١، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ٢٠٠١م .
٣٨- الكتاب : سيبويه , تحـ :عبدالسلام محمد هارون , ط ٢, مكتبة الخانجي , القاهرة ,١٤٠٢هـ .
٣٩- كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد ,تحـ : د. شوقي ضيف ، ط٢, دار المعارف ، مصر ١٤٠٠هـ .
٤٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري ، تحقيق و تعليق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد عوض ، و د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط١، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨م .
٤١- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : مكي القيسي , تحـ : د. محي الدين رمضان ,ط ٥ , مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م .
٤٢- اللباب في علل البناء والاعراب, العكبري , تحـ : غازي مختار طليمات ,ط ١ , دار الكتب المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
٤٣- اللمع في العربية : ابن جني ، تحـ : حامد المؤمن ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م .
٤٤- ما ينصرف و ما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج ، تحـ : د . هدى محمود قراعة ، د . ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .
٤٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها : ابن جني ، تحـ : علي النجدي ناصف ، و د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢، دار سركين للطباعة و النشر ، ١٩٨٦ .
٤٦- المحرر الوجيز : ابن عطية لأندلسي, تحـ : عبدالسلام الشافي , د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
٤٧- المحيط في اللغة : الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد آل ياسين، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٩٤م .
٤٨- مختلف الحديث بين الفقهاء و المحدثين : د . نافذ حسين حماد ,ط ١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة , ١٩٩٣م.
٤٩- المرتجل, لابن الخشاب , تحـ : علي حيدر, د . ط ، دمشق,١٣٩٢هـ .
٥٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحـ : محمد كامل بركات ، د . ط ، دار المدني ، جدة ، ١٤٠٥هـ .
٥١- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي , تحـ , د. محمد الشاطر , ط ١, مطبعة المدني ، القاهرة , ١٤٠٥هـ .
٥٢- المسائل البغداديات, ابو علي الفارسي , تحـ : د . يحيى مراد ,ط ا, دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٣م .
٥٣- المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي ، تحقيق و دراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٥٤- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ، حققه وعلق عليه: ياسين محمد السواس، ط٢، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢م.
٥٥- معاني القرآن و إعرابه : أبو إسحاق الزجاج ، شرح و تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .
٥٦- معاني القرآن : أبو الحسن الأخفش الأوسط ، تحـ : د . هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
٥٧- معاني القران : الفراء , تحـ : أحمد يوسف النجاتي , ط ١ , دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٥٥م .

٥٨- معاني القراءات : أبو منصور الأزهري , تحـ : د . عيد مصطفى درويش و د . عوض بن حمد القوزي , ط١ , جامعة الملك سعود ، ١٩٩١م .

٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، حققه و خرج شواهده : د . مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٦٤ م .

٦٠- المقتضب : المبرد ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

٦١- النشر في القراءات العشر, لابن الجزري, تحـ : علي محمد الضباع, د . ط , دار الكتب العلمية . د . ت .

هوامش البحث

[1] ()إعراب القران :- أبو القاسم الاصبهاني الملقب بـ (قِوام السُّنّة) , قدمت له و وثقت نصوصه و وضعت فهارسه : د. فائزة بنت عمران المؤيدة ، د . ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥ م : - ب.

[2] ()ينظر : المصدر نفسه :- ب (المقدمة) .

[3] ()المصدر نفسه :- جـ (المقدمة) .

[4]() ينظر : المصدر نفسه : د المقدمة.

[5] ()المصدر نفسه : د , هـ المقدمة .

[6] ()المصدر نفسه : هـ. ز المقدمة .

[7] ()المصدر نفسه : ز المقدمة .

[8]() ينظر : الحجة في بيان المحجة و شرح عقيدة أهل السنّة : أبو القاسم الأصبهاني (قوام السّنّة) ، تحقيق و دراسة : محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ، ط٦, دار الراية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٩٠م : ١/ ٤١.

[9]() ينظر : العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحـ: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، د . ط ، دار الشؤون الثقافية، سلسلة المعاجم والفهارس، بغداد، ١٩٨٠م : ٧٨/٣ ، و المحيط في اللغة : الصاحب بن عباد ، تحـ : الشيخ محمد آل ياسين، ط١ ، بيروت، ١٩٩٤م : ١٢٥/٣.

[10] ()ينظر : مختلف الحديث بين الفقهاء و المحدثين : د . نافذ حسين حماد ,ط ١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة , ١٩٩٣م : ٢١٧-٢١٨.

[11]() إعراب القرآن : ٢٨١.

[12]() ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري ، تحقيق و تعليق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد عوض ، و د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط١، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨ : ٤٢٥/٤، و البحر المحيط ,لأبي حيان الأندلسي, تحـ : عادل أحمد ,ط ١ , الدار العلمية، بيروت ، ١٩٩٣ : ٢٠٠/٨.

[13]() ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٤٢٥/٤، و الجامع لأحكام القرآن :القرطبي , تحـ : هشام سمير البخاري ، د . ط , دار عالم الكتب ، السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٣م : ١٥١/١٣، و البحر المحيط : ٢٠٠/٨، و إعراب القران : لأبي جعفر النحاس , اعتنى به : الشيخ خالد العلي , ط ٣ ، دار المعرفة ، بيروت , ٢٠٠٨م : ١٩٦/٣.

[14]() ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري, تحـ : محي الدين عبدالحميد , ط ٥ , دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩م : ١٦٨/٢-١٦٩.

[15]() قرأها من البصريين نافع و أبو عمر ويعقوب و الباقون ‘والقمر بالرفع ، وقرأ الكوفيون وابن عامر (والقمر) بالنصب ، ينظر : النشر في القراءات العشر: ابن الجزري, تحـ : علي محمد الضباع, د . ط , دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت : ٣٥٣/٢ .

[16] ()البيت من البسيط ، ينظر : الكتاب : سيبويه , تحـ :عبدالسلام محمد هارون , ط ٢, مكتبة الخانجي , القاهرة ,١٤٠٢هـ : ٤٦/١، و البحر المحيط : ٤٦/٦ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١١٤/٣.

[17] ()إعراب القران : ٣٣٠ .

[18]() ينظر : النشر في القراءات العشر : ٣٥٣/٢.

[19]() ينظر : القطع و الائتناف : النحاس ، تحـ : د. عبدالرحمن المطرودي, ط ١, دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٢م: ٤٣١ .

[20] ()ينظر : الحجة للقراء السبعة : ابوعلي الفارسي , تحـ : بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي ، راجعه و دققه : عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق, ط ٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت, ١٩٩٣م : ٣٩/٦ .

[21]() ينظر : المحرر الوجيز : ابن عطية لأندلسي, تحـ : عبدالسلام الشافي , د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٣هـ – ١٩٩٣م : ٢٩٨/٢ .

[22]() ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٢١/٢، و الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : مكي القيسي , تحـ : د. محي الدين رمضان ,ط ٥ , مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م : ٢١٦/٢، و الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٢٨٩/٣ .

[23]() ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري ، تحـ : أحمد محمد شاكر ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م : ٢٣/٥ .

[24] ()مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ، حققه وعلق عليه: ياسين محمد السواس، ط٢، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق, ٢٠٠٢م : ١٥١/٢ .

[25] ()معاني القرآن و إعرابه : أبو إسحاق الزجاج ، شرح و تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م : ٢٨٧/٤ .

[26] ()معاني القران : الفراء , تحـ : احمد يوسف النجاتي , ط ١ , دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٥٥م :٣٧٨/٢ .

[27]() ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٢١٦/٢ .

[28]() ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن :٥/٢٣، معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٧/٤، و الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحـ : عبد العال سالم مكرم ، ط٤، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٠م :٢٩٨، و الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها :٢١٦/٢.

[29]() ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : د . مهدي المخزومي ، ط٢، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦: ١٧٣ .

[30] ()إعراب القران : ٣٣٤.

[31] ()ينظر : كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد , تحـ : د. شوقي ضيف ، ط٢, دار المعارف ، مصر ١٤٠٠هـ : ١٦٩.

[32] ()البيت من الطويل ، و هو لجميل بثينة ، ينظر : ديوانه : د . ط ، دار صادر ، بيروت ، د . ت : ٩١ ، و الكتاب : ٣٧/٣، و معاني القرآن للفراء : ٢٢/١ و ١٨٥/٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك , تحـ : د . عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون , د . ط , هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان ، د . ت : ٢٨/٤.

[33] ()ينظر : معاني القرآن للفراء : ٧٤/١–٧٥ ، و إعراب القرآن للنحاس /٩٤/١ ، و كتاب السبعة في القراءات : ١٦٨–١٦٩ ، و التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني , تحـ : خلف حمود الشغدلي , ط١ , دار الأندلس للنشر و التوزيع ، حائل ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥ م :٧٦، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، حققه و خرج شواهده : د . مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٦٤م : ٢٢٢/١–٢٢٣ ، و البحر المحيط : ٥٣٤/١–٥٣٥ .

[34] ()ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ٣٢٣ .

[35]() ينظر : الكتاب : ٣٩/٣.

[36] ()ينظر: شرح التسهيل : ٤٤/٤–٤٦ .

[37] ()البيت من الوافر ، و لم ينسب لأحد ، ينظر : الكتاب : ٣٩/٣ ، و الأصول في النحو : ابن السراج , تحـ : د. عبد الحسين الفتلي , ط ٣ , مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٦م : ١٨٢/٢ و ٤٧١/٣ ، و نسب إلى المغيرة بن حبناء ، ينظر : شرح التسهيل : ٣٠/٤ و ٤٦.

[38]() ينظر : الكتاب : ٣٩/٣ ، و شرح التسهيل : ٤٦/٤.

[39]() ينظر : إملاء ما من به والرحمن : العكبري , تحـ : د . إبراهيم عطوة عوض , ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت , ١٩٧٩م : ١ / ١٠٩.

[40] ()ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٤٣٧/٣ .

[41] ()ينظر : الكتاب : ٤١/٣ .

[42] ()البيت من الرجز ، و هو لأبي النجم العجلي ، ينظر : ديوانه : جمعه و شرحه و حققه : د . محمد أديب عبد الواحد جمران ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ت : ١٢٣ ، و الكتاب : ٤١/٣، و معاني القرآن للفراء : ١٤٩/٢ و ٢٥/٣ ، و الأصول في النحو : ١٨٣/٢ ، و اللمع في العربية : ابن جني ، تحـ : حامد المؤمن ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م : ١٢٨/١ ، و شرح التسهيل : ٢٨/٤ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٨٢/٤ .

[43] ()ينظر : المقتضب : المبرد ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩م : ١٧/٢.

[44] ()إعراب القران : ٥٠٤-٥٠٣ .

[45] ()ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط، دار القلم ، دمشق ، د . ت : ٤٩٠/٦ .

[46] ()مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٤٦/١.

[47] ()ينظر : شرح التسهيل :٨١/٢ .

[48] ()ينظر معاني القران للفراء : ١٣٤/٣ .

[49] ()ينظر : روح المعاني : الآلوسي , تحـ : علي عبدالباري , ط ١, دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٥١هـ : ٢٧٥/١٥ .

[50] ()ينظر : التحرير والتنوير : الطاهر بن عاشور , د . ط ، الدار التونسية للنشر , ١٩٨٤م : ١٩١/٣.

[51] ()ينظر : إعراب القران للنحاس : ٦٤٩/٣ .

[52] ()إعراب القران : ١١٣ .

[53] ()ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٥٧/٢ .

[54] ()ينظر : الكتاب :٤٩/١ .

[55] ()الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٨/٢ .

[56] ()ضرائر الشعر : ابن عصفور الأشبيلي , تحـ : السيد إبراهيم محمد , ط ١ , دار الأندلس ، ١٩٨٠م :٢٧٤.

[57] ()المصدر نفسه : ٢٧٤ .

[58] ()روح المعاني : ١٢٣/٧.

[59] ()ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٤٢٦/١ .

[60] ()ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : ٤٢٦/١، و مشكل إعراب القرآن: ٢٤٨/١.

[61] ()إعراب القران : ٩١ .

[62] ()ينظر : غيث النفع في القراءات السبع : علي بن محمد أبو الحسن النوري , تحـ : أحمد محمود الشافعي, ط ١, دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٤ م : ٨٥ .

[63] ()ينظر : الحجة في القراءات السبع : ١٢٦.

[64] ()ينظر : أمالي ابن الحاجب : ابن الحاجب المالكي ، تحـ : فخر صالح سليمان ، د . ط ، دار عمار ، الأردن ، ١٩٨٩م :٢٤٥/١.

[65] ()اعراب القران للنحاس : ٤٨٣/١.

[66] ()روح المعاني : ٢٤٥/١.

[67] ()ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي , تحـ : د . رجب عثمان محمد ، مراجعة : د . رمضان عبد التواب , ط ١ , مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م: ١٥٤١/٣.

[68] ()ينظر : مشكل اعراب القران : ٢٠٢/١ .

[69] ()ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٢٩١/١ .

[70] ()الحجة للقراء السبعة : ٣١٩/٥ .

[71] ()ينظر : الكتاب : ٤٧٩/٣ .

[72] ()إعراب القران : ٤٩١-٤٩٠ .

[73] ()ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٢١٨ .

[74] ()معاني القراءات : أبو منصور الأزهري , تحـ : د . عيد مصطفى درويش و د . عوض بن حمد القوزي , ط١ , جامعة الملك سعود ، ١٩٩١م : ٥١٩ .

[75] ()ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : ٣٥٥/٢ ، و البحر المحيط : ٣٦٧/١٠ .

[76] ()ينظر : معاني القرآن للزجاج : ٢٦٢/٥ ، و إعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٥، و الحجة في القراءات السبع : ٣٥٩ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : ٣٥٥/٢ .

[77] ()ينظر : إعراب القران للنحاس : ١٠٣/٥ .

[78] ()الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : ٣٥٥/٢ .

[79] ()ينظر : إعراب القران للنحاس , ١٠٣/٥ .

[80] ()ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : ٣٥٥/٢.

[81]() ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن : ٢٢٢/٢٩، و إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٥٨١، و الحجة في القراءات السبع : ٣٥٩، و الحجة للقراء السبعة : ٣٥٨/٦، و مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٧ ، و الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٤/ ٦٧٣، و املاء ما من به والرحمن : ٢/ ١١٦٠، و الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٤٦.

[82]() ينظر: الحجة للقراء السبعة : ٦/ ٣٥٨- ٣٥٩، و الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ١٤٦.

[83]() إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٥٨١- ٥٨٢، و الحجة للقراء السبعة : ٦/ ٣٥٨ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٣٥٦.

[84] ()البيت من الكامل ، و هو لكعب بن مالك الأنصاري ، ينظر : ديوانه : تحقيق و شرح : مجيد طراد ، ط١، درا صادر ، بيروت ، ١٩٩٧ : ١٠٠ ، و الكتاب : ٢٦٩/١ ، و قد نسب إلى حسان بن ثابت ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٨/١ و ٢٢٣ ، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١١٦/١ و ٣٦٥ و ٣٦٧ ، و إعراب القرآن للأصبهاني : ١٩ ، و لم أجده في ديوانه ، و لم ينسب إلى أحد في شرح التسهيل : ٢٢٢/١ ، و ٢٩٨/٢ ، و ٣٥/٣ - ٣٦.

[85] ()اعراب القران : ١٩ -٢٠

[86] ()البيان في إعراب القران : أبو البركات الأنباري, تحـ : د . طه عبدالحميد, ط ١, الهيئة العربية للكتاب ، ١٩٨٠م : ٤/١.

[87]() ينظر : معاني القران للفراء : ٢١/١ ، و البحر المحيط : ١٢٢/١-١٢٣، و الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٣/١، و جامع البيان في تأويل القرآن : ٤٠٤/١-٤٠٥، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢٢٤/١.

[88] ()ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٣، و مشكل إعراب القرآن : ٨٣/١، و إملاء ما منّ به الرحمن : ٤٣/١ .

[89] ()ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٢٤٠/١، و إملاء ما منّ به الرحمن : ٥٣٩/٢، و البحر المحيط : ٢٦٦/١ .

[90] ()و من ذلك ما ورد في سورة النحل في الآية ٢٧٦، و الآية ١٣٠ من سورة يس ، و الآية ٥٧ من سورة الزخرف ، و الآية ١٠ من سورة التحريم .

[91] ()الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ابن أبي الربيع الأندلسي ، تحـ : د . فيصل الحفيان ، ط١، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ٢٠٠١م : ٧٤٩/٣.

[92] ()ينظر : شرح التسهيل : ٨٥/٢، و البحر المحيط : ٢٦٦/١، و المحرر الوجيز : ١١١/١، و التحرير و التنوير : ٣٦٢/١، و ٢٢٤/٣، ٢١٤/٤.

[93] ()ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٣٤٣/٣- ١٣٤٤ .

[94] ()معاني القرآن للفراء : ٢٣/١ .

[95] ()ينظر : المصدر نفسه : ٢١/١ .

[96]() ينظر : المسائل البغداديات : أبو علي الفارسي , تحـ : د . يحيى مراد, ط١, دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٣م : ٢٦٠-٢٦١.

[97] ()إعراب القران : ٢١١-٢١٢ .

[98] ()ينظر : الإغفال : أبو علي الفارسي ، تحقيق و تعليق : د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، د . ط ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن في الظهران / قسم الدراسات الإسلامية و العربية ، د . ت : ٣٦١/٢، و الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٧٠٥/٢، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٧٨١/٢ .

[99] ()الإغفال : ٣٦١/٢ .

[100] ()البيت من الطويل ، و هذا عجز البيت ، و صدره : أكر و أحمى للحقيقة منهم ، و هو للعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه ، جمعه و حققه : د . يحيى الجبوري ، د . ط ، المؤسسة العامة للصحافة و الطباعة ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨م : ٦٩، و بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب : ٤٦٠/١ .

[101] ()الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : ٧٠٦/٢ .

[102] ()معاني القرآن للفراء : ١٣٦/٢ .

[103] ()جامع البيان في تأويل القرآن : ٦١٤/١٧ .

[104] ()البحر المحيط : ١٤٧/٧ ، و ينظر : معاني القران وإعرابه للزجاج :٢٧١/٣.

[105] ()ينظر , معاني القران , للفراء : ١٣٦/٢.

[106] ()معاني القران واعرابه للزجاج :٢٧١/٣ .

[107] ()مشكل إعراب القران : ٤٣٨/١.

[108] ()ينظر : إعراب القران للنحاس : ٤٥٠/٢-٤٤٩ .

[109] ()ينظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : محمد الأمين الشنقيطي ، د . ط ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥م : ٤٢/١٩.

[110] ()ينظر : المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي ، تحقيق و دراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٢ : ١٠٩-١١١.

[111] ()إعراب القران : ٢٤٦.

[112] ()ينظر: شرح التسهيل : ١٣٠/١.

[113] ()ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : القاسم بن الحسين الخوارزمي , تحـ : عادل العميري , د . ط , جامعة أم القرى،١٤١٩هـ :٣٤٢ .

[114] ()ينظر : الكتاب : ٤٢٦/١ .

[115] ()ينظر ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٤٢ .

[116] ()ينظر : شرح الرضي على الكافية : الرضي , تصحيح : يوسف حسن عمر , ط ٢, منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ،١٩٩٦م : **2/426** .

[117] ()ينظر : المرتجل, لابن الخشاب , تحـ : علي حيدر, د . ط ، دمشق,١٣٩٢هـ، ٣٤٢.

[118] ()ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤٠٤/٣-٤٠٥.

[119] ()ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ابن جمعة الموصلي , تحـ : د . علي الشوملي, ط ١، دار الامل ، الأردن ،١٤٢١ هـ :٦٨٨/٢ .

[120] ()إعراب القران ،٨٧ – ٨٨ .

[121] ()ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحـ : محمد كامل بركات ، د . ط ، دار المدني ، جدة ، ١٤٠٥هـ : ٧/٣ .

[122] ()ينظر : الأصول في النحو : ١٣٤/٢.

[123] ()اللمع في العربية : ٢١٧ .

[124] ()ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج ، تحـ : د . هدى محمود قراعة ، د . ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ : ٦٠ .

[125] ()ينظر : الكتاب : ٢٢٥/٣-٢٢٦ .

[126] ()معاني القرآن : ٢٥٤/١ .

[127] ()ينظر : معاني القرآن و إعرابه : ٩/٢، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥٦٢/٣ .

[128] ()معاني القرآن و إعرابه : ٩/٢ .

[129] ()ينظر : حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و مع شرح الشواهد للعيني : تحـ : طه عبد الرؤوف سعد ، د . ط ، المكتبة التوقيفية ، د . ت : ٣٥٠/٣ .

[130] ()ينظر : معاني القرآن : أبو الحسن الأخفش الأوسط ، تحـ : د . هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م : ٢٤٤/١-٢٤٥ .

[131] ()إعراب القران : ٣٤٥ .

[132] ()ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط٢٠، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م : ٣١٣/٣ .

[133] ()ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٣/٣، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٢٠/١ .

[134] ()الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الانباري, تحـ : محمد محي الدين , ط ١ , دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٣م : ٤٨١,٤٨٠/٢..

[135] ()اللباب في علل البناء والاعراب, أبو البقاء العكبري , تحـ : محمد عثمان , ط ١ , مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م : ٤٢٥/١ .

[136] () ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٥/٣-٣٦٧، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٠٥/١، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٧٩/٣، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨٠/٢-٤٨١ .

[137] () ينظر: المسائل البصريات : أبو علي الفارسي , تحـ , د. محمد الشاطر , ط ١, مطبعة المدني ، القاهرة , ١٤٠٥هـ : ٧٢٦/١ .